



ملف العدد:

مساعي السلم:
الرؤية والتنزيل







مساعي السلام: التحديات والعوائق

د. محمد الناصري

أستاذ الفكر الإسلامي بجامعة المولى سليمان - بني ملال

السلام بما هو: مجموعة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الواجب توفيرها لضمان استمرار السلام¹. يعد حاجة بشرية وضرورة إنسانية، كلما ازدادت البشرية مكابدة وتلظيا بويلات الحروب والنزاعات الدموية، وكلما ازداد شعور الإنسان بالتهديد في وجوده وكيونته. ولهذا كان السلام مطلباً وجودياً للإنسان

1 - فالسلام لم يعد يعني غياب الحرب فقط، بل يعني توفير بنية تحتية فعالة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، لضمان "استمرار السلام". ويمثل هذا الاتجاه في علم السلام الغربي، المدرسة المتطرفة، التي تذهب إلى أن السلام يعني غياب كل أشكال العنف، ويعد جوان غالتونغ أبرز روادها؛ ف"من خلال دراسته للعنف في البيئة الدولية توصل جوهان كالتونغ إلى أن غياب الحرب والصراع يترتب عليه سلام سلبي، أما السلام الإيجابي فلا يتحقق إلا إذا تم توفير وضمان الحاجيات الإنسانية للإنسان: الحق في الحياة والبقاء، والعيش الكريم، والحرية والهوية... ويميز كالتونغ، بين ثلاثة أنواع من العنف: العنف المباشر والذي يتسبب بشكل مقصود في الألم والمعاناة للإنسان وتفقد آماله، والعنف البيئي وهو عنف معنوي ورمزي قد يبدو على المستوى الظاهري عنفاً بسيطاً، ولكنه في العمق هو عنف متواصل ذو بعد خطير وحاد على المستوى البعيد، والعنف الثقافي، ويسعى إلى منح الشرعية والصدقية للعنف المباشر أو العنف البيئي. وفي مواجهات مستويات العنف هذه، ينبغي توظيف مستويات السلام نفسها التي توازيها، أي السلام المباشر مقابل العنف المباشر، والسلام البيئي مقابل العنف البيئي، والسلام الثقافي مقابل العنف الثقافي"، انظر محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، ص 363.





منذ القدم، وهو الثابت الأساسي في الهوية الإنسانية؛ لأن الاقتتال والعنف والحرب بحد ذاتها ليست بحاجة إلى سبب خاص، بل يبدو أنها متجذرة في الطبع البشري، لا؛ بل تعد عملاً نبيلًا ينزع إليه الإنسان حبا في المجد، بمعزل عن أي دافع مصلي¹. فالقتال حدث منذ اللحظة الأولى للوجود البشري على هذا الكون، وتوالت الحروب والنزاعات على هذه الأرض، ولم تتوقف إلى يومنا هذا. لي طرح سؤال: هل السلام العالمي أمر ممكن فعلاً في مجتمع بشري عرف الصراع مبكراً؟ ولهذا تعد مهمة مساعي السلام وتعزيزه، مثيرة للتحدي في كل تفاصيلها.

أولاً: مساعي السلام: مقاربات فلسفية وقانونية وسياسية

لقد تجلت مساعي السلام في كتابات الفلاسفة والمفكرين ورجالات السياسة والقانون بشكل قوي؛ وفي هذا السياق كتب إيمانويل كانط (1724-1804)، كتابه: "نحو السلام الأبدي"²، إذ تتجاوز الفلسفة السياسية لكانط المفهوم المتداول عن السلام، الذي يفهم السلام كعقد بين دولتين أو أكثر، فالسلام في نظره مشروع مجتمعي، لا يتحقق إلا بتغيير الإنسان نحو الأفضل. إنه يمنح للسلام أساساً قانونياً، يهدف من خلاله إلى جعل الحرب أمراً مستحيلاً، ولذلك فهو يفرق بين السلام كعقد تاريخي، مرتبط بلحظة تاريخية معينة، وبين السلام الأبدي.

كما يرى كانط، أن الحروب تخلف خسائر اقتصادية وبشرية،

1 - إيمانويل كانط، نحو سلام دائم، ترجمه وقدم له، نبيل الخوري، ص 64.

2 - المرجع السابق.



ولهذا فهو ينادي بالتخلي عن الجيوش، فالحرب في نظر كانط، تحرم الإنسان من حقوقه الأساسية. واستمرار الجيوش بالوجود، لا يمثل فقط تهديدا للسلام، بل خطا من قيمة الإنسان.

وحتى يكون السلام الدائم أمرا ممكنا صاغ كانط في كتابه مجموعة من البنود، ميز فيها بين بنود تمهيدية للسلم الدائم وأخرى نهائية، تمثل الشروط الإيجابية للسلم الدائم. وكانط لم يكن واهما وهو يصوغ بنوده هذه؛ بل كان يعترف بالصراع كعنصر أساسي للحياة السياسية، لكنه يرفض العنف كوسيلة لتسويته، السلم لا يلغي الصراع، بل هو كيفية للتعامل معه. ففلسفة الحق لكانط تقترح حلا حقوقيا لكل العلاقات في حالة الطبيعة، لا يقتصر الأمر فقط على تعويض حالة الطبيعة بين الأفراد بنظام حقوقي، بل كذلك حالة الطبيعة بين الدول يجب تجاوزها بفضل نظام حقوقي، وحتى حالة الطبيعة بين الأفراد من دول مختلفة، أو بين الأفراد والدول الأجنبية يمكن تعويضها بنظام حقوقي مناسب، السلم الدائم هو نتيجة التنظيم الحقوقي لكل العلاقات الحبلية بالصراع في عالم الحرية الخارجية¹.

يرتبط مفهوم السلام عند كانط ارتباطا وثيقا بالأخلاق، حيث عالج في ملحق كتابه مشكل العلاقة بين السياسة والأخلاق، حيث يبدي رفضه القاطع لكل ممارسة سياسية تنتكر لمبادئ الأخلاق والحق بأي حجة كانت، بل حتى فكرة السلم الأبدي لا يمكن أن تستعمل تحت أية شروط كذريعة لممارسات تنتكر للأخلاق وتنتهك حقوق الأفراد

1 - المرجع السابق، ص 52-53.





والشعوب. لا يحق مثلاً التدخل في دولة أجنبية وتغيير نظامها حتى ولو كان ذلك بحجة المحافظة على الأمن وتحقيق السلم. كما لا يمكن التذرع في هذا الصدد بسوء الطبيعة البشرية التي تنقاد للعنف ولا تنقاد للقانون الحقوقي.

إجمالاً لقد صاغ كانط من خلال كتابه: "نحو السلام الأبدي"، نظرية متكاملة حول السلام تتأسس على احترام حقوق الإنسان وتسترشد بالأخلاق من أجل تحقيق العدالة، ولو بدا الأمر طوباوياً وحالماً للوهلة الأولى.

في السياق ذاته يأتي كتاب "نحو عالم أفضل"¹ للفيلسوف الإنجليزي برتراند راسل (1872-1970)، الذي دعا إلى حكومة عالمية²، باعتبارها الحل الوحيد لتحقيق السلام؛ حكومة يفوق دورها دور منظمة الأمم المتحدة. وقد أكد راسل في سبيل قيام الحكومة العالمية على مجموعة من الخطوات التي لا بد منها لقيام هذه الحكومة، منها تربية النشء على قبول الآخر، وهي خطوة على قدر كبير جداً من الأهمية، إذ جاء إعلان المبادئ حول التسامح الصادر بتاريخ 21 نوفمبر عام 1995م، لتأكيد هذا؛ إذ نصت المادة الرابعة منه على أن: التربية هي الأداة الأكثر فعالية للوقاية من التعصب، وأول خطوة في هذا الإطار تكمن في تعليم الأفراد معرفة حقوقهم وحرّياتهم لضمان احترامها ولحماية حقوق وحرّيات الآخرين.. والهدف هو تكوين مواطنين متضامنين ومسؤولين

1 - برتراند راسل، نحو عالم أفضل.

2 - المرجع السابق، ص 81 وما بعدها.



متفتحين على الثقافات الأخرى، قادرين على اتقاء النزاعات أو حلها
بوسائل سليمة.

وقد أدرك راسل أهمية هذه الخطوة مبكراً، فحاول الربط بين
سياسة الدول وبين التعليم كوسيلة لتعزيز قيمة السلام في المجتمع
العالمي، كما يرى راسل ضرورة الخضوع للقانون مهما كان مشرعه، إذ
يتعين على الناس أن يخضعوا للقانون، يدرك راسل أن هذا الأمر غير
ميسور، ولكنه يقول: إنه إذا لم يحدث، فإن البشرية سوف تهلك، فلا
بد من الاختيار بين الحكمة والموت، والذي يقصده راسل بالحكمة هو
القانون كما تصدره هيئة دولية¹.

إن هذا المقترح بالذات هو ما أكدت عليه لجنة إدارة شؤون المجتمع
العالمي، التابعة للأمم المتحدة، إذ أشارت إلى أن جوهر إدارة شؤون
العالم هو قدرة المجتمع الدولي على ضمان الامتثال للقانون، كما
ينبغي للجوار العالمي أن يتسم بسيادة القانون، وليس بانعدامه².

إن المساعي السلمية التي تحدث عنها إيمانويل كانط وبرتراند راسل
هي ذاتها التي دعا إليها العديد من الفلاسفة ورجال الدين، من أمثال:
هانس كينغ في كتابه: "لماذا مقاييس عالمية للأخلاق"، وجون رولز
في كتابه: "قانون الشعوب وعودة إلى فكرة العقل العام"، ويورجن
هابرماس، أحد رواد مدرسة فرانكفورت النقدية في كتابه: "الأخلاق
والتواصل"...

1 - المرجع السابق، ص 82.

2 - جيران في عالم واحد، نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي،
ص 351.





وبالانعطاف نحو الفكر الإسلامي وفي مسعاه إلى تعزيز ثقافة التسامح والسلام، فإن الجهود الفكرية في هذا الصدد لم تتوقف منذ ظهور الإسلام إلى يومنا هذا، وقد كان لعلماء الإسلام وفقهائه فضل السبق في شرح وتوضيح منهج الإسلام السلمي السّمح في التعامل الإنساني. من ذلك السبق الذي يسجله التاريخ للمسلمين في تأصيل قواعد العلاقات الدولية، بالكتاب الرائد الذي أصدره محمد بن الحسن الشيباني¹ في القرن الثاني الهجري، بعنوان: "السير الكبير"، وهو الكتاب الذي يعد العمدّة والمرجع التاريخي الأساس في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي في العلاقات الدولية، وقد عالج الشيباني في كتابه قواعد العلاقات الخارجية في فقه السير، فتوقف عند مسائل الجهاد، العهد، الأمان، الصلح، الغنائم، الموأعة...

وبهذا يعد أول كتاب في القانون الدولي العام والخاص في العالم كله، مما جعل مؤلفه الشيباني رافدا للقانون الدولي بلا منازع. وقد سبق كتاب محمد بن الحسن الشيباني معاهدة "وستفاليا"، الموقعة عام 1658م، التي أرست قواعد الدبلوماسية الدائمة والمؤقتة، وأنشأت فكرة التوازن الدولي في أوربا، وتعززت هذه المعاهدة بانعقاد مؤتمر فيينا في 1815م، المؤتمر الذي يعد مرحلة متميزة في تطور

1 - محمد بن الحسن الشيباني (131-189هـ) فقيه محدث، سمع العلم من كبار الأئمة كمالك والشافعي والأوزاعي والثوري، كان له أثر كبير في فقه الحنفية. وصنف كتب كثيرة تعد المرجع الأول في الفقه الحنفي، أشهرها المبسوط، الجامع الصغير، الجامع الكبير، السير الصغير، السير الكبير، وله أيضا كتاب الآثار، وكتاب الرد على أهل المدينة.



الدبلوماسية، والذي وضع قواعد دولية جديدة. كما سبق هذا العالم العربي المسلم بإنجازته العلمي، الرائد، اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة في 18 أبريل 1961م.

إن الإسهام الإسلامي في مجال السلام العالمي إسهام معتبر، لا سيما فيما يتصل بمبدأ الشرف الدولي والعدالة الإنسانية والأمن والسلام الدوليين. وهو الإسهام الذي ما لبث يتعزز بمبادرات معاصرة، من مثل: إعلان مراكش للأقليات الدينية وحلف الفضول الجديد

إن مجرد التفكير بوضع قواعد لهذه المسائل من خلال الفقه الإسلامي يشير إلى أن المسلمين وضعوا قواعد للعلاقات الدولية منذ القرن السابع الميلادي؛ أي قبل نحو ألف سنة من انطلاقة القانون الدولي الحديث في أوروبا، وما تزال قواعد الحرب والسلام بصفة عامة هي التي تختصر قواعد العلاقات الدولية في عصرنا. إنه تصنيف مستمر ومتراكم من خلال معطيات حضارية

إنسانية كان فيها للمسلمين دور مركزي مبكر¹. وهكذا فإن الإسهام الإسلامي في مجال السلام العالمي إسهام معتبر، لا سيما فيما يتصل بمبدأ الشرف الدولي والعدالة الإنسانية والأمن والسلام الدوليين. وهو الإسهام الذي ما لبث يتعزز بمبادرات معاصرة، من مثل: إعلان مراكش للأقليات الدينية وحلف الفضول الجديد، والذي جاء من مبادئهما: مبدأ الكرامة الإنسانية، مبدأ حرية الاختيار وحرية ممارسة

1 - عدنان حسين، العلاقات الدولية في الإسلام، ص 157.



الدين، مبدأ التسامح، مبدأ العدالة، مبدأ السلم، مبدأ الرحمة، مبدأ
البر بالآخرين، مبدأ الوفاء بالعهود والمواثيق، ومبدأ التضامن.
هذه الجهود الإسلامية في تعزيز السلام، تتكامل مع جهود ومساعي
السلام، التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة، فعلى مدى سنوات
عديدة ماضية ظلت الأمم المتحدة تعمل على تعزيز كفاءتها وفعاليتها
في مساعي السلام، تتراوح بين الأنشطة السياسية والمتعلقة بحفظ
السلام والأمن وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية، إلى أنشطة
التنمية.

ولقد دأبت الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام على الاحتفال
في الحادي والعشرين من شتنبر من كل عام، باليوم الدولي للسلام،
والذي هو دعوة لوقف كل أشكال العنف والاقتتال في العالم، وكانت
الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة قد اقترحت فكرة الاحتفال بهذا
اليوم، منذ سنة 1981م، وكان القصد من ذلك هو تعزيز قيم السلام
بين الشعوب والأمم.

ومن الآليات الرئيسة لضمان قدر أكبر في هذا الصدد تأسيس
لجنة بناء السلام، والتي أنشئت سنة 2005م، والتي اطلعت بدور مهم
في دعم مساعي السلام في سيراليون، وغينيا بيساو، وجمهورية إفريقيا
الوسطى، وهي المساعي التي يمكن أن تسهم في تعزيز هيكل الأمم
المتحدة لبناء السلام العالمي¹.

1 - عن تقرير لجنة بناء السلام، الدورة الثالثة والستون لمجلس الأمن، 2
ماي 2008، ص 11.



كما بدأت الأصوات الداعية إلى ثقافة السلام والتسامح، تتصاعد في أروقة الأمم المتحدة، وقد دفع ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إدراج موضوع ثقافة السلام على جدول أعمالها في عام 1997، وأعلنت عام 2000 عاما دوليا للسلام، كما أعلنت العقد الذي يمتد من 2001 إلى 2010 عقدا لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، واعتمدت إعلانا وبرنامج عمل من أجل ثقافة السلام. ولقد ترتب على هذا أن أصبح موضوع السلام والتسامح والتفاهم بين الدول أحد المواضيع الرئيسية التي تتناولها خطابات رؤساء الدول وممثلها أمام الجمعية العامة، وكذلك القرارات التي تصدرها الجمعية، والتي تؤكد بشكل مستمر على أهمية ثقافة السلام ونبذ العنف، وتنمية الفهم والتعاون والوفاق المتبادل بين الأديان والثقافات. وقد حظيت قضية التسامح باهتمام خاص، رغم أن الدعوة إلى ثقافة السلام هي دعوة إلى ثقافة التسامح؛ فقد أصدرت منظمة اليونسكو في مؤتمرها العام سنة 1995 إعلان المبادئ العامة المتعلقة بالتسامح وخطة عمل متابعة لسنة الأمم المتحدة للتسامح، والتي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حددتها بناء على اقتراح اليونسكو لسنة 1995. فقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1996 الدول الأعضاء إلى الاحتفال باليوم الدولي للتسامح في 16 نوفمبر من كل عام من خلال القيام بأنشطة تربوية وثقافية، تدعو إلى الحوار والتفاعل الإيجابي ونبذ العنف والتطرف، وتأكيد الحاجة إلى التسامح والسلام بين البشر، وتأكيد المبادئ التي وردت في إعلان اليونسكو حول التسامح؛



الذي أكد أن التسامح يعد فضيلة مهددة بالخطر من جراء التعصب والعنف، وأن العالم بحاجة ماسة إلى استعادة روح التسامح والسلام¹.

ثانياً: مساعي السلام: العوائق والتحديات

تواجه هذه المساعي السلمية ذات المرجعيات الفلسفية والقانونية والدينية والسياسية؛ تحديات عديدة تقف عوائق أمام إشاعة ثقافة السلام بين المجتمعات والشعوب، وتمتع هذه التحديات والعوائق بنفس القوة المدمرة للحرب، كما أنها تحديات وعوائق عالمية، فما يميزها؛ أنها ذات طابع عالمي، وأن المشاكل والكوارث والمخاطر التي تترتب عليها، تتجاوز حدود المحلية وأصبحت ذات بعد عالمي وكوني، وذلك نتيجة للتقدم التقني الذي شهدته الإنسانية في عصر العولمة. في كتابه: "مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود" يؤكد أولريش بيك عالم الاجتماع الألماني (1944-2015)؛ على المخاطر كسمة رئيسية للمجتمع الحديث نتيجة للتقدم التقني، ويرى أن هذه المخاطر لا تبقى على النطاق الداخلي فقط، بل تتجاوز هذا النطاق لتكون ذات أبعاد عالمية وكونية، وذلك نتيجة للعولمة وأبعادها المختلفة. يقول بيك: "نحن سنصبح أعضاء في "جماعة أخطار عالمية"، فالأخطار لم تعد شؤوناً داخلية لدولة ما، كما أن أية دولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها تماماً"².

إنما يحدث على مسافات بعيدة أصبح الآن أكثر أهمية، فاستخدام

1 - أحمد زايد، العولمة وقيم السلام والتسامح، ص 156.

2 - أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، بحثاً عن الأمان المفقود، ص 30.



الإيروسول في أوروبا يمكن أن يسبب سرطانات الجلد في أمريكا الجنوبية، ونقص المحاصيل في روسيا يمكن أن يعني المزيد من الجوع في إفريقيا، والركود الاقتصادي في أمريكا الشمالية يمكن أن يدمر الوظائف في آسيا، والصراعات في إفريقيا يمكن أن تجلب المزيد من طالبي اللجوء إلى أوروبا، كما أن الأوضاع المتوترة بالشرق الأوسط يمكن أن تكون سببا في حرب عالمية ثالثة، والصعوبات الاقتصادية في أوروبا الشرقية يمكن أن تؤدي إلى كراهية الأجانب في أوروبا الغربية¹... وهنا تكمن خطورة التحديات والعوائق التي تواجه مساعي السلام، وهي كثيرة نذكر منها:

أ- تجارة الأسلحة وعسكرة العالم: فعالمنا المعاصر، يشهد تزايد التهديدات للأمن والاستقرار والسلام في كل ركن من أركانه تقريبا، واحتدم الصراع داخل الدول في أماكن متعددة وتزايد شيوخ العنف المتعمد وفظاعته ضد المدنيين، ولعل أحدث هذه الحروب والنزاعات الحرب الروسية الأوكرانية.

ومع تزايد الحروب والصراعات واصل الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة وتجارتها اتجاهه التصاعدي بما فيه السلاح النووي. فلم تظهر البلدان التي تمتلك أسلحة نووية سوى القليل من الإشارات الملموسة إلى نزع الأسلحة، بل اتخذ العديد منها في الواقع خطوات مهمة، لإضفاء تحسين كبير على ترساناتها، في حين اتخذت البلدان التي تطمح إلى الحصول على قدرات نووية خطوات إضافية نحو ذلك

1 - انظر، جيران في عالم واحد، مرجع سابق، ص 62 وما بعدها.





الهدف¹.

وما تزال الأسلحة النووية، تحظى بأهمية مركزية في الاستراتيجية الأصلية للحائزين عليها، حيث يوجد أكثر من 23.300 رأس حربي في أيدي الدول المعروف والمشتبه بأنها تمتلك أسلحة نووية²، ويلاحظ أن آلاف الأسلحة النووية ما تزال عند مستوى إنذار مرتفع اليوم، لا سيما تلك التي بحوزة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية³.

إن المناخ السياسي الدولي المتدهور أسهم بشكل كبير جدا في سباق التسلح والإنفاق العسكري، إذ يقدر الإنفاق العسكري العالمي "في سنة 2008م بـ 1464 مليار دولار. ذلك يمثل زيادة بنسبة 4% في الأسعار الحقيقية مقارنة بسنة 2007م، وزيادة بنسبة 45 بالمائة على فترة السنوات العشر 1999م-2008م. وقد شمل الإنفاق العسكري قرابة 2.4% من إجمالي الناتج العالمي سنة 2008م، أو 217 دولارا لكل فرد⁴. ومن المتوقع استمرار هذا المعدل في الارتفاع مع اشتداد الأزمة الروسية الأوكرانية.

لقد تعقد وصعب علاج مشاكل نزع السلاح حاليا. وذلك بسبب التقدم التكنولوجي في مجال الأسلحة والتغيير الحاصل في النظريات الاستراتيجية الموجهة لذلك، إذ باتت تجارة السلاح تحتل أهمية رئيسية في السياسة الاقتصادية العالمية. يظهر ذلك من خلال حجم

1 - التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ص 42.

2 - نفسه، ص 47.

3 - نفسه، ص 259.

4 - نفسه، ص 259.





مبيعات أكبر شركات العالم إنتاجاً للأسلحة، حيث بلغت قيمة مبيعات الشركات المائة الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم 347 مليار دولار في سنة 2007م¹.

إن إنتاج الأسلحة وتجارتها تحقق أرباحاً خيالية في الوقت الذي يعاني فيه العالم من أزمة اقتصادية خانقة، من تجلياتها: ارتفاع نسبة البطالة، الهجرات الكثيفة، إفلاس التجار والفلاحين.. بتعبير آخر يشكل سباق التسلح إلى جانب آثاره السياسية والعسكرية تأثيراً عكسياً على التنمية العالمية؛ إذ يعيق النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي.

كما أن الاتجاهات الحالية لسباق التسلح تؤدي إلى ارتفاع مستمر في الإنفاق العسكري، وإلى المزيد من الإضرار بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية، كما أن سباق التسلح يشكل أخطر تهديد للأمن والسلام العالميين، فسباق التسلح يعرض للخطر الأمن الدولي بعدد من الاتجاهات: فقد يؤدي إلى تصعيد المواجهة العسكرية وزيادة التوترات السياسية، وهذا بدون جدال يؤدي بدوره إلى زيادة إمكانية حدوث نزاع مسلح بين الدول العظمى مما قد يدفعها إلى استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها. إن زيادة حدة التوترات السياسية العالمية والإقليمية تؤدي إلى إعاقة تقدم المجتمع الدولي تجاه نظام عالمي أكثر استقراراً. وعلاوة على ذلك؛ فإنها تؤدي إلى إجراء

1 - للاطلاع أكثر عن القيمة المالية لتجارة السلاح، ينظر، المرجع نفسه، ص 501.





تحويل وبمقادير متزايدة، للمواد الشحيحة البشرية والمادية على حد سواء، وهي المواد التي تمس الحاجة إليها لتحسين أحوال المعيشة المادية والرفاهية العامة للجنس البشري¹.

إن للإنفاق العسكري العالمي تأثيره السلبي على مساعي السلام العالمي. ولهذا فالعالم أمام خيارين لا ثالث لهما: "إما الحد من الأسلحة وحفظها، وبذلك إتاحة فرص أفضل أمام السلم والتنمية العالمية، وإما الاستمرار في دوامة نفقات التسلح المتزايد والتكنولوجيا العسكرية، الأمر الذي من شأنه خلق عدم الثقة والإهدار المأساوي للموارد، وإيجاد التهديد الدائم للدمار النووي"².

العالم أمام خيارين لا ثالث لهما: "إما الحد من الأسلحة وحفظها، وبذلك إتاحة فرص أفضل أمام السلم والتنمية العالمية، وإما الاستمرار في دوامة نفقات التسلح المتزايد والتكنولوجيا العسكرية

أمام هذا الواقع انبرى المنتظم الدولي إلى اتخاذ عدة إجراءات قصد الحد من انتشار الأسلحة وخطر الاتجار فيها، وتندرج في هذا الإطار جهود المنظمات الدولية، كالوكالة الدولية للطاقة النووية، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة معاهدة الخطر الشامل على التجارب

- 1 - الأمم المتحدة، م. الوقائع، ع 5، س 1984 م، ص 43-44.
- 2 - من كلمة الأمين العام للأمم المتحدة إلى مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في جنيف في الفترة ما بين 7 و 26 فبراير 1984 م. م. الوقائع، ع. 5، س 1984 م، ص 35.



النووية، المحكمة الجنائية الدولية¹. بالإضافة إلى جهود المنظمات الحكومية ومراكز أبحاث السلام والمنظمات الدولية غير الحكومية. وقد أثمرت هذه الجهود إبرام العديد من المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية والاتفاقيات والبروتوكولات، والاتفاقات المختلفة للحد من التسلح ونزع الأسلحة. بالإضافة إلى هذه الجهود تم الإعلان من طرف الأمم المتحدة، الواحد والعشرين شتنبر من كل سنة كيوم للسلام الدولي، رغبة في احتواء الصراعات بأنواعها، وإيقاف الحروب والنزاعات الإقليمية والدولية، إلا أن هذه المحاولات - على الرغم من جديتها وتنوعها - لم تجد شيئاً في إيقاف الحروب والنزاعات الدولية والإقليمية، ولم تحد من انتشار الأسلحة والسباق نحو التسلح الذي يعرف كل سنة بعد أخرى ارتفاعاً بقوة واطراد.

ب- التغير الاجتماعي والبيئي: لقد شهدت العقود الأخيرة، إلى جانب التحولات السياسية والاقتصادية، تغيراً اجتماعياً وبيئياً بعيد المدى، وقد أدت زيادة السكان والنمو الاقتصادي إلى فرض المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية والبيئية. وترتبط التغيرات البيئية ارتباطاً وثيقاً بمسألة الأمن البيئي من خلال التأثيرات التي يحدثها السكان في موارد الأرض الملبية لاحتياجات حياة البشر. وقد تراكمت الشواهد على حدوث تدهور إيكولوجي واسع النطاق من مظاهره: الأمطار الحمضية،

1 - للاطلاع على مزيد المنظمات الدولية والهيئات الحكومية التي تتضمن أهدافها تعزيز الأمن أو الاستقرار أو السلام أو الحد من التسلح، والاطلاع على أعضائها والمشاركين فيها لغاية 1 يناير 2009م. انظر، كتاب، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق، ص 755 وما بعدها.





وتلوث المحيطات، وثقب الأوزون، وتسرب الإشعاع النووي، وتلوث مصادر المياه، وإحراق الغابات، ونقص الموارد الطبيعية، وارتفاع مستوى مياه البحر، وتزايد عنف الأعاصير، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وزحف الصحراء، وزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء، وتراجع الأصناف الحيوانية البرية والبحرية، وقد أدى تأثير الغازات الدفيئة على ارتفاع درجات حرارة الهواء وازدياد منسوب سطح البحر عن طريق ذوبان الجليد في جميع أنحاء العالم، وسيؤدي عصر الحرارة المرتفعة إلى إغراق مناطق ساحلية بأكملها وتصحّر الأراضي الزراعية وتحول الأقاليم المناخية بشكل لا يمكن تقديره ويزيد من سرعة موت الأنواع بشكل سريع، وقد أخذت أنواع الحياة النباتية والحيوانية تنقرض بمعدلات أكبر بكثير مما شوهد في عمليات الارتفاع الطبيعية. وتصل الكميات المتنامية من الكيماويات التي تنتج من أجل الاستخدام البشري، والكثير منها لا يوجد في الطبيعة، في نهاية الأمر إلى البيئة بأحجام تغير من التكوين الكيميائي لمياه الأرض وترتيبها ونظمها الحيوية، علاوة على جوها. كما أن ترسانات الأسلحة النووية ضخمة الحجم، والمفاعلات النووية التي تبنى لإنتاج الطاقة من أجل الأغراض السلمية، تنطوي على إمكان إطلاق إشعاعات يمكن أن تنتشر على نطاق واسع وأن تهدد الحياة البشرية... وهو ما يقلل من صلاحية الكوكب للسكن والعيش، ولأن أكثر فقراء العالم هم أكثر المتضررين من ذلك، وسيصبحون أقل قدرة على التكيف مع التغيرات البيئية، مما سيضطّرهم إلى النزوح والهجرة القسرية، الأمر الذي يتسبب في



تصعيد الأمور إلى درجة الحرب.

وعلى الرغم من أن الرأي العلمي لا يزال بعيدا عن الإجماع فيما يتعلق بنطاق هذه المخاطر وغيرها، فإن الإجماع منعقد على أنها ذات طابع غير مسبوق، وهي تهدد استمرار قدرة الكوكب على إعالة سكانه من البشر. والأمر الجديد بالنسبة لتلك المخاطر أنها تهدد بالخطر بقاء مجتمعات بأكملها لا مجرد رفاهتها فحسب. وهي تشكل بهذا المعنى، وجنبا إلى جنب مع الحرب النووية، أهم المخاطر التي تشكل الخطر الأمني الحقيقي في نهاية المطاف¹.

أمام هذا الوضع تزايد الشعور بخطورة الأزمة البيئية التي تهدد البشرية جمعاء، ولا تستثني في تهديدها أحدا، الأمر الذي دفع بالمنتظم الدولي إلى عقد عدة مؤتمرات عالمية قصد تدارس سبل تجاوز هذه الأزمة، أو على الأقل الحد من آثارها... من تلك المؤتمرات (مؤتمر ستوكهولم 1972م - بلغراد 1975م - تبليسي 1977م - موسكو 1987م - ريو دي جانيرو 1992م...). كما خصصت الأمم المتحدة يوم 5 يونيو من كل سنة يوما عالميا للاحتفاء بالبيئة، لكن كل هذه الجهود قد فشلت في وضع حد للتدهور البيئي العالمي، والأزمة لا تزداد إلا استفحالا. ويتربط التغير الاجتماعي والتغير البيئي في علاقة معقدة تؤثر سلبا على الأمن والسلم العالميين.

ج- التطرف والعنف والإرهاب: يعد التطرف والعنف والإرهاب، من أهم التحديات التي تواجه مساعي السلام في عالمنا المعاصر. وثمة

1 - جيران في عالم واحد، مرجع سابق، ص 102.



مؤشرات عديدة في عالمنا المعاصر تدل على انتشار مظاهر التطرف بصوره المختلفة. لقد أفرز النظام الرأسمالي المصاحب للعولمة صورا من التطرف لم يشهدها التاريخ من قبل. ونستطيع أن نميز فيها بين أربعة أشكال: الأول: التطرف السياسي الذي صاحب بزوغ النازية والفاشية في أوروبا. لقد أدى هذا النوع من التطرف إلى حرب عالمية راح ضحيتها الملايين من البشر. وهو شكل من التطرف، وإن كان قد انقضى عهده، إلا أنه يظل علينا برأسه هنا وهناك في بلدان عديدة متخذا في بعض الأحيان أشكالا مختلفة. والثاني: التطرف الإيديولوجي، والذي ارتبط بتكوين نظم سياسية شمولية حققت إنجازات في الصناعة والتحديث؛ ولكنها مارست صورا شديدة من القمع على سكانها. والثالث: هو التطرف العنصري، والذي يعتمد على خرافات عقدية أو سياسية، ويمارس صورا من الاحتلال والقمع للسكان. والشكل الرابع: هو التطرف الديني الذي كان أحدث هذه الأنواع من التطرف والذي يتجسد في صور التطرف الذي يمارسه أتباع الديانات المختلفة¹. فمما لا شك فيه أن التطرف الديني أحد أخطر منابع اللاتسامح والعنف والإرهاب، لسرعة تأثر الناس به، بسبب قوة توظيفه للنص الديني وحسن استثماره للمقدس وتستره تحت غطاء الشرعية الدينية.

إن التحديات الإرهابية، من أخطر العوائق التي تواجه السلام العالمي، ذلك أن المجموعات الإرهابية قد اكتسبت وضعية الفاعلين العالميين الجدد في منافسة الدول والاقتصاد والمجتمع المدني، كما

1 - أحمد زايد، العولمة وقيم السلام والتسامح، مرجع سابق، ص 168.





صارت الشبكات الإرهابية بمثابة (المنظمات غير الحكومية للعنف)،

تعمل هذه الشبكات بطريقة لا مركزية،

لا ارتباط لها ببقعة جغرافية، أي أنها

شبكات فاعلة على مستوى محلي وعلى

مستوى عابر للأوطان¹. وأن عوامة خطر

الإرهاب في البداية ظهرت بوصفها

عوامة تتوقع هجمات إرهابية ممكنة في

أي مكان في العالم وفي أي وقت، ذلك

التوقع الذي يحمل تداعيات خطيرة على

القانون والجيش والحرية وحياة الناس

اليومية واستقرار النظام السياسي في

كل مكان في العالم، وذلك لأنها تجتث كل

إن التحديات الإرهابية، من
أخطر العوائق التي تواجه
السلام العالمي، ذلك أن
المجموعات الإرهابية قد
اكتسبت وضعية الفاعلين
العالميين الجدد في
منافسة الدول والاقتصاد
والمجتمع المدني

ضمانات الأمن التي تعهدت بها المؤسسات الأساسية للدولة القومية².

ويكشف التتبع التاريخي لهذه الصور من التطرف عن أن العالم

الذي يدعو إلى السلام والتسامح في خطابه المعلن. والذي أسس الأمم

المتحدة وهيئاتها المختلفة لكي يقرب بين الشعوب ويحقق السلام في

العالم أثناء الحرب العالمية الثانية. هذا العالم يولد في تطوره صورا

مستمرة من التطرف الذي يناوئ قيم السلام والتسامح. لقد كشفت

عديد من البحوث الخاصة بدراسة التطرف عن أن الجماعات

1 - أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الأمان المفقود،

مرجع سابق، ص 83.

2 - نفسه، ص 83.





المتطرفة تعمل بكل الطرق على تقوية العلاقات التضامنية فيما بينها عن طريق ضبط عمليات الدخول والخروج من الجماعة، والتأكيد على المعتقدات الجماعية والعمل على النضال ضد عدو خارجي. وتؤدي كل هذه الآليات التضامنية إلى أن تصبح الجماعة المتطرفة وحدة متماسكة تجاه الآخرين، ومن ثم يتحول الآخرون إلى أعداء بدرجات متفاوتة. ويصبح تحقيق السلام أمراً شبه مستحيل¹.

(د) الانحراف في تسخير العلم والمعرفة: فبدلاً من تسخير العلم لإسعاد الناس ومعالجة مشكلاتهم صار العلم والمعرفة يسخران لتصنيع وسائل الدمار الشامل وغيرها مما يهلك الحرث والنسل. ويدور النقاش بشكل علني حول وضع أخلاقيات بحثية جديدة، وتم تشكيل مجالس استشارية كثيرة لتجنب تداعيات غير محسوبة وغير إنسانية للمشروعات التكنولوجية الكبيرة، ومن يحصر نفسه في ذلك النطاق فإنه يغفل المدى الذي تتورط فيه علوم التكنولوجيا في إنتاج المخاطر. لا يستطيع أحد إنكار ما حققه العلم من نتائج باهرة على المستوى المادي، أفادت الإنسانية، وحلت معضلات بشرية كانت من قبيل المستحيلات. بيد أن هذه الإنجازات أدت إلى توجيه العلم نحو مسار تحفة الأخطار والأهوال من كل جانب... لما أصبح العلم يشكله من خطر على البشرية جمعاء نتيجة تحويله للإنسان إلى رخاء لا قيمة له. ولعل أبرز الميادين العلمية، التي تدل على خطورة المأزق الذي وصل إليه العلم المعاصر، ميدان العلوم البيولوجية وخاصة موضوع

1 - نفسه، ص 169.





الاستنساخ التي حولت الإنسان إلى مجرد سلعة خاضعة للعرض والطلب تسري عليها أهواء العلماء وتتحكم فيها مخبراتهم، الأمر الذي جعل نتائج البحث العلمي تستعمل لأغراض مادية وسياسية صرفة، وليست إنسانية. وميدان العلوم العسكرية، وما يرتبط بها من صناعة للأسلحة الفتاكة، كالأسلحة النووية، والقنابل الذرية والهيدروجينية... التي تهدد حياة الإنسان، والكوكب الذي يعيش فيه. ينضاف إلى هذه الأخطار، فشل العلم الذريع في معالجة المشكلات الاجتماعية الجديدة والمتفاقمة التي تمر بها المجتمعات الإنسانية المعاصرة. وهذه الأخطار جميعها تعد نماذج واضحة على تورط العلوم في إنتاج المشكلات والمخاطر؛ أي أن تقدم العلم يخالف ادعاءاته الأساسية بتوفير الأمن والسلم للإنسان.

تنضاف إلى هذه التحديات الهائلة التي تواجه مساعي السلام العالمي، تحديات أخرى لا تقل خطورة عما أشرنا إليه؛ من قبيل مشكلات الفقر والبطالة والحرمان الاجتماعي والهجرة غير الشرعية والنزوح القسري والتوزيع غير العادل للثروات... وهي جميعا تحديات لها انعكاسات مباشرة وخطيرة على السلام العالمي.

عود على بدء:

إن التحديات التي تتطلب من المجتمع الدولي توحيد جهوده أو بتعبير آخر، التحديات التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات فعالة على مستوى الأسرة العالمية في تزايد مستمر. مما يجبرنا على طرح السؤال الآتي: ما هو سبيلنا تضامنيا إلى تجاوز هذه التحديات والعوائق ومنع





تفاقم الأزمات المترتبة عنها؟ وما هي الإجراءات الكفيلة بمنع انهيار فرص التعاون ما بين الأمم والشعوب والدول كيلا يستمر الوضع الإنساني في الانحدار للأسوأ والأخطر؟

نعتقد أن تعزيز الوعي بمساعي السلام العالمية كفيل بتحقيق السلام والأمن والعدالة والتعاون الإنساني، وأن لا غنى عن تعزيز ذلك من منطلق التأكيد على المشتركات القيمية التي تجمع بين مكونات المجتمع الإنساني على اختلاف أديانهم وثقافتهم، والبحث عن أولي بقية، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾ [هود، 116] المفسرون يقولون: أولوا بقية: أولوا عقل، وأولوا تمييز. أن نبحث عن أولي بقية، عن حكماء من مختلف الديانات، ومن مختلف المذاهب والمشارب حتى يقوموا على ترشيد البشرية في هذه اللحظة الحاسمة¹. وهي استراتيجية كفيلة بأن توحد بين الناس، وأن تدفعهم نحو التفكير في حلول جماعية لتجاوز أزمات واقعهم في الحاضر والمستقبل... إن قيما مثل: العدل، المساواة، الحرية، التعاون، المحبة، التواضع، رفض الظلم، رفض العنف... هي جزء من إنسانية كل إنسان. ولذلك فالجوهر الإنساني حاضر في كل التقاليد الثقافية والدينية لكل الشعوب عبر التاريخ الطويل

1 - الشيخ عبد الله بن بيه، تحالف القيم.. استراتيجية عالمية لإنقاذ البشرية، مجلة تعايش، النسخة الإلكترونية:

<https://www.peacems.com/taayosh/articles/renewing-the-islamic-discourse/rid-a03-abb>.



للإنسانية¹.

هذه القيم جميعاً تهتئ الأساس لتحويل عالمنا المعاصر، إلى مجتمع عالمي أخلاقي يرتبط فيه الناس بما هو أكثر من روابط المصلحة. فهي قيم جمعها نابغة، بطريقة أو أخرى، من المطلب الذي ينسجم مع التعاليم الدينية في جميع أنحاء العالم، مطلب "المعاملة الإنسانية"؛ وصيغته هي: "ينبغي أن يعامل كل إنسان معاملة إنسانية"، والمقصود

بذلك حفظ كرامته، فلا يحرم من ثابت حقوقه، ولا ينزل منزلة الوسيلة لغيره، ولا تقدر ذاته على أساس العرق أو الجنس أو السن أو اللون أو الدين أو اللغة أو الموطن أو المجتمع؛ والراجع أنه لا دين من الأديان الكبرى يخلو من صورة أو صور خاصة لهذه القاعدة، ونجد لها صوراً متعددة في الإسلام تفردت عن غيرها بجعل إيمان المرء نفسه موقوفاً على هذه المعاملة، نذكر منها الأحاديث الشريفة التي وردت في شعب الإيمان: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما

الإسلام يعتبر البشر جميعاً إخوةً، فيسد الباب أمام الحروب الكثيرة التي عرفها التاريخ الإنساني بسبب الاختلاف العرقي. إن الآخر في رؤية الإسلام ليس عدواً ولا خصماً، بل هو على حد عبارة الإمام علي رضي الله عنه: "أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق"

يحبهُ لنفسه"². فالإسلام يعتبر البشر جميعاً إخوةً، فيسد الباب أمام

1 - محمد الناصري، استراتيجيات المشتركات القيمية، ص 22.

2 - أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب، من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه.



الحروب الكثيرة التي عرفها التاريخ الإنساني بسبب الاختلاف العرقي. إن الآخر في رؤية الإسلام ليس عدوا ولا خصما، بل هو على حد عبارة الإمام علي رضي الله عنه: "أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق"، فالآخر هو كما تقول العرب الأخُّ بزيادة راء الرحمة والرافة والرفق، إنه الأخ الذي يشترك معك في المعتقد أو يجتمع معك في الإنسانية¹. وفي هذا الصدد، وتأكيدا لهذه المقاصد جاء إعلان مراكش التاريخي في يناير 2016م، ليضع الأسس المعرفية لهذا المسعى من خلال الكشف عن المبادئ الكلية للخطاب الإنساني في الإسلام، وهو الأمر الذي تعزز بإعلان حلف الفضول الجديد سنة 2019م، الصادرين عن منتدى تعزيز السلم بأبو ظبي.

1 - الشيخ عبد الله بن بيه، التسامح وأسس المنهجية في الإسلام، المنشور على الرابط: <https://binbayyah.net/arabic/archives/4233>.



لائحة المصادر والمراجع

- « محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط، الثانية، 2008.
- « إيمانويل كانط، نحو سلام دائم، ترجمه وقدم له، نبيل الخوري، دار صادر، بيروت.
- « براتراند راسل، نحو عالم أفضل، ترجمة لطيفة عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط، 1994.
- « جيران في عالم واحد، نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، ترجمة مجموعة من المترجمين، سلسلة عالم المعرفة، ع 201، الكويت، ط، الأولى، 1995م.
- « عدنان حسين، العلاقات الدولية في الإسلام، دار أمواج، بيروت، ط، الثانية، 2003م.
- « تقرير لجنة بناء السلام، الدورة الثالثة والستون لمجلس الأمن، 2 ماي 2008.
- « أحمد زايد، العولمة وقيم السلام والتسامح، مجلة التفاهم، سلطنة عمان، ع، 37، 2012.
- « أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط، الأولى، 2013م.





« التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، معهد
استكهولم للسلام، السويد، طبعة 2008م
« الأمم المتحدة، م. الوقائع، ع 5، س 1984م.
« الشيخ عبد الله بن بيه، تحالف القيم.. استراتيجية عالمية لإنقاذ
البشرية، مجلة تعايش، النسخة الإلكترونية

<https://www.peacems.com/taayosh/articles/renewing-the-islamic-discourse/rid-a03-abb/>

« محمد الناصري، استراتيجيات المشتريات القيمة، م، التفاهم،
سلطنة عمان، ع، 44، س 2018م.

« صحيح البخاري.

« الشيخ عبد الله بن بيه، التسامح وأسس المنهجية في الإسلام،
المنشور على الرابط:

<https://binbayyah.net/arabic/archives.4233/>



الحركات السلمية : قوة التغيير الناعم

د. لحسن الحميدي

أستاذ باحث

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة ابن زهر-أكادير

مقدمة

على خلاف ما يذهب إليه الكثيرون حول العلاقة بين حقوق الإنسان والحرية بأن هذه الأخيرة جزء من الأولى، وأنها تتفرع على الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها الإنسان، إلا أن البحث التاريخي والنظر في المقولات الأساسية للدافع السياسي والعلمي الذي شهده العصر الحديث، يفيد بأن الأصل هو الحرية، وأن فكرة الحق كمقولة فلسفية وقانونية وحقوقية تتأسس على قاعدة تحرير الإنسان وطاقته من أي موانع اصطناعية تحد من إنسانيته وتمس طبيعته الأصيلة.

تندرج الحركات السلمية في هذا السياق، على اعتبار أنها تمثل ديناميات للتغيير من داخل نظام عالمي مندور للتحكم وغموض الرؤية المستقبلية. ويمكن القول إن الحركات السلمية بهذا المعنى، تشكل ما يمكن أن نسميه وعيا فئويا أو جمعيا يستهدف إحداث تغيير نحو إقرار مزيد من الحقوق، سواء منها الأساسية أو المدنية والسياسية أو حتى تلك التي تتعلق بالجيل الثالث المرتبط بالتنمية ومواجهة التغيرات المناخية والعيش في بيئة سليمة.





بهذا المعنى، يمكن تعريف الحركات السلمية على أنها تجمع من الأفراد يتوحدون حول مطالب حقوقية، يهدفون للتغيير عبر وسائل غير عنيفة، كالانتظام في جمعيات أو تجمعات عمومية. وبذلك فهي حركات تخوض صراعا أخلاقيا بالأساس، كالدفاع عن التعدد العرقي واللغوي والاستفادة من الموارد الطبيعية على قدم المساواة، والحد من التغيرات المناخية والأسلحة النووية وغيرها.

وبناء على ذلك، صارت هذه الحركات محورا للدراسات السوسيولوجية والسياسية والقانونية، على اعتبار أنها تشكل تحولا كبيرا على مستوى براديغم الاحتجاج والمجتمع المدني، وتدل التجارب التي عرفها العالم خاصة في الآونة الأخيرة على فعاليتها بالمقارنة مع الحركات العنيفة. ولما كانت هذه التيمة البحثية حديثة النشأة فإن الخطوط العريضة والأساس النظري لمقوماتها لازالت تعد بالكثير.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الورقة إلى رصد التحول الجذري من الحراك الاجتماعي العنيف إلى الانتظام الحركي السلمي سواء على مستوى الكشف عن أسس الخطاب الذي تتبناه، أو على مستوى رصد بعض نماذجها النشيطة. كما ستحاول هذه الورقة الوقوف على مدى نجاعة الحركة السلمية الناعمة في إحداث التغيير الاجتماعي في أبعاده الحقوقية والأخلاقية، مع ضرورة إثارة بعض المحاذير التي قد تحد من هذه النجاعة (رابعا).



أولاً: أسس خطاب الحركات السلمية

أ- الأساس الفلسفي

ينتمي خطاب الحركات السلمية¹، للاتجاهات الفلسفية القائلة بنبذ العنف، إنه توجه يحاول أن يهدم المقولات الأساسية التي بلورتها الحروب ومنطلقاتها التقليدية

القائمة على القوة المادية. ونجد لهذا الأمر حضوراً قوياً لدى فلاسفة العقد الاجتماعي. في هذا السياق، ورغم الاختلافات الواضحة بين هؤلاء على مستوى حدود الإرادة العامة، فقد أكدت جميعها أن التوافق على نظام الحكم من طرف الإرادات الفردية لا يعني أن يخرج هؤلاء على الحاكم إلا في حدود الدعوة إلى التغيير بالطرق السلمية، حتى لا تسقط الدولة في استنزاف نفسها². وعلى ذلك، يعد التعاقد الاجتماعي بالصيغة الحديثة صياغة أيضاً لحدود الحريات العامة، ومضمون الفضاء العام.

ينتمي خطاب الحركات السلمية، للاتجاهات الفلسفية القائلة بنبذ العنف، إنه توجه يحاول أن يهدم المقولات الأساسية التي بلورتها الحروب ومنطلقاتها التقليدية القائمة على القوة المادية

الاجتماعي بالصيغة الحديثة صياغة أيضاً لحدود الحريات العامة، ومضمون الفضاء العام.

1 - Th. Ruysen, La philosophie de la paix, Paris, V. Giard et E. Brière éd., 1904, p. 13.

2 - محمد سبيلا عبد السلام بن عبد العلي، حقوق الإنسان الأصول والأسس الفلسفية، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية، 2004، ص. 6 وما بعدها



لقد استمر الأمر على نفس الشاكلة لدى الفلاسفة المعاصرين، لعل أبرزهم "هبرماس" الذي يعتبر أن الحركات السلمية التي تتشكل وتتلور في إطار الفضاء العام وتوظفه في اتجاه مواجهة الاحتواء المبالغ فيه للرأي العام¹. بمعنى أن الفضاء العام هو الإطار المناسب لتجاوز الفكرة الديمقراطية الليبرالية التي صيغت على شكل علاقة البائع بالمشترى، خاصة وأن الدعاية أدت إلى الاحتواء الكلي للرأي العام، وإفراغ الوعي الفردي والجماعي من وظيفته النقدية الفعالة.

تعتبر الحركات السلمية بهذا المعنى تجاوزا لفكرة الرأي العام الذي يتم صياغته بشكل متحكم فيه عبر فاعلين رسميين يحاولون ترويح مدلول معين للوضع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. إنها ردة فعل طبيعية ضد حالة اللامعنى واللاتمييز التي صارت تميز ليفيتانية الدولة كفاعل وحيد.

يتجسد جوهر الحركات السلمية في نبذ العنف بكل أشكاله، أو على حد تعبير "إريك فايل" عنف مضاد لخطاب دوغمائي ومفكك في أفق الوصول إلى حالة اللاعنف². فإرادة القوة كمبدأ فلسفي ساهم في تمجيد ما يسمى بأخلاق الحرب، كانت له نتائج وحشية على الإنسان المعاصر، وعلى ذلك فالحركة السلمية اختيار جديد وإحياء لقوة الإرادة واستبدال لقانون القوة بقوة القانون.

إن فلسفة السلم بهذا المعنى حركة دينية أو توجه إيديولوجي وإنما

1 - Voir, J. Habermas L'espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, Paris, Payot, réed. 1988.

2- E. Weil, Logique de la philosophie, Vrin, 1996, p. 65.





تذكير مستمر بأحقية الإنسان في كل سياسة دولية أو وطنية.

جواهر الحركات السلمية
في نبذ العنف بكل أشكاله،
أو على حد تعبير "إريك
فايل" "عنف مضاد لخطاب
دوغمائي ومفكك في
أفق الوصول إلى حالة
اللاعنف، فإرادة القوة
كمبدأ فلسفي ساهم
في تمجيد ما يسمى
بأخلاق الحرب، كانت له
نتائج وحشية على الإنسان
المعاصر، وعلى ذلك
فالحركة السلمية اختيار
جديد وإحياء لقوة الإرادة
واستبدال لقانون القوة
بقوة القانون

واضح إذن أننا أمام حقيقة مؤداها
أن الإنسان هو الذي اتجه إلى حماية
حقوقه وحياته، وكأن الأمر إحياء لما
حدث في العصر الحديث. ويمكننا أن
نلاحظ كيف ساهمت هذه الحركات
السلمية خاصة مع مطلع القرن
العشرين إلى تحول الحريات والحقوق
الفردية والجماعية من دائرة الأخلاق
إلى دائرة القانون.

وبالتالي فإن العصور القديمة
والحديثة، وإن كانت غنية بالدعوات
الأخلاقية إلى المساواة والأخوة والحفاظ
على كرامة الإنسان، وبما شاكل ذلك من
الأخلاقيات الجميلة سواء في النصوص
الدينية أو في التراث الأدبي للشعوب،
فإن الواقع المعيش ما يزال حافلا بضروب

من الاستعباد والتمييز، والاحتقار. ورغم أن الحركة الدستورية
ثبتت ما يسمى بالدولة القانونية إلا أن هذه الأخيرة، أخلفت الكثير
من وعودها الحقوقية، مما يفسر تصاعد الحركات السلمية المعاصرة.



ب- الأساس القانوني

شكلت الحركات السلمية بديلاً مناسباً للحركات المسلحة والعنيفة خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومآسها. وعلى ذلك، نجد أن الشريعة الدولية لحقوق الإنسان حاولت حماية هذه الحركات بوصفها تعبيراً عن حرية عامة غير قابلة للتجزئ ولا للمصادرة. وهذا ما نصت عليه الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 1950، ولا سيما المواد من 9 إلى 11. والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1966 وخاصة المواد من 18 إلى 22. كما تنص المادة 9 من نفس العهد على الحق في حرية التفكير والشعور والاعتقاد. وتنص المادة 10 على الحق في حرية التعبير. كما تنص المادة 11 على الحق في حرية تشكيل الجمعيات مع الآخرين، بما في ذلك الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالح الأشخاص. ومع ذلك تخضع حقوق حرية التجمع وحقوق حرية تأسيس الجمعيات وحرية التعبير في هذه الاتفاقات المذكورة وغيرها لبعض القيود. فعلى سبيل المثال يتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أحكاماً بشأن الدعاية للحرب والدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية. ويسمح العهد بتقييد حرية التجمع إذا لزم الأمر، بحيث تنص المادتان 20 و 21 على ما يلي: يتم تقييد حرية التجمع في مجتمع ديمقراطي بما يتناسب مع مصلحة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق وحرريات الآخرين.





ولا بد من الإشارة إلى المادة 27 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969 التي تلزم الدول بسمو الموائيق الدولية على القانون الداخلي. إلا أن كل ذلك لا ينفي الصبغة المتفائلة لهذا المقتضى على اعتبار أنه عادة ما يتم اللجوء للقضاء الوطني لمحاولة الملاءمة بين التشريع الداخلي والدولي، على الرغم من اعتراف أغلب التشريعات الوطنية بسمو التشريع الدولي المتعلق بحقوق الإنسان وخاصة ما يتعلق بالتظاهر السلمي¹.

ثانيا : الحركات السلمية النشيطة : خطاب أخلاقي

لقد تصاعدت بشكل بارز خلال سنة 2011 حركات سلمية عبر وطنية وأخرى وطنية، ويرجع الأمر إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها العالم سنة 2008. والأمر اللافت للانتباه أن هذه الحركات السلمية وإن كانت متباعدة جغرافيا أحيانا، إلا أنها تفاعلت وتوحدت من حيث أسس خطابها ومرجعياتها وأشكالها النضالية.

وهكذا شكلت هذه الحركات فهما جديدا لعلاقة المؤسسات الرسمية بالمواطن، بمعنى أنها ساهمت في بناء براديغم جديد للحركات الاحتجاجية، يقوم على تقاسم الفضاء العام وصياغة السياسات العمومية للدول على أساس المشاركة، فالدولة المعاصرة بما هي صاحبة الولاية على العنف المشروع وتحقيق الرفاه ليست نتيجة تاريخية حتمية، وإنما هي نموذج مفتوح على الإنصات لمدخلات مطلوبة

1- يراجع، عبد العزيز العروسي، حقوق الإنسان بالمغرب : ملاءمات دستورية وقانونية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 103، 2018.





جديدة. خاصة وأن وسائلها التقليدية للضبط وإعادة الإنتاج أضحت متأثرة بمتغير جديد، وهو مواقع التواصل الاجتماعي التي يصعب التحكم في خطاباتها الاحتجاجية أو توجيهها. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن تقرير اللجنة الأممية لحقوق الإنسان الصادر في 20 شتنبر 2020، سيتبنى مبادئ جديدة لحماية الحركات السلمية خاصة الافتراضية منها.

رغم أن الحركات الاحتجاجية خلقت لنفسها خطابا متميزا يقوم على فكرة اللاعنف في تسوية الخلافات سواء منها الدولية أو الوطنية، إلا أن هذا الخطاب لا يمكن أن يعوض العمل الكبير الذي تقوم به مؤسسات دولية في هذا الإطار. فالتجمعات السلمية ذات الطبيعة الاحتجاجية لا تعدو أن تكون تعبيرا تكتيكيا لحظيا عن مأزق أخلاقي معين، في حين تتميز المؤسسات الدولية التي ترعى حماية السلم بكونه اختيارا استراتيجيا لا محيد عنه في معالجة القضايا العبر وطنية. خاصة وأنها تضم بنيات إدارية أكثر تأطيرا ويحضر بها شخصيات عالمية تمثل الجوانب الواعية للعالم. ولعل أهم هذه المؤسسات المجلس العالمي للسلم الذي تم تأسيسه في تشرين الثاني/نوفمبر 1950 في المؤتمر الثاني لأنصار السلام المنعقد في وارسو. وقد أعلن أن مهمته إنما تكمن في قيادة حركة شعوب العالم للدفاع عن السلام والأمن، ومناهضة التحضير لحرب جديدة وضم ممثلين لجميع شعوب العالم بمن فيهم شعوب المستعمرات التي لم تكن قد نالت استقلالها بعد. وقد اتجه باتجاه تمثيل جميع مختلف فئات المجتمع وتشكيلاته وهيئاته



من أحزاب سياسية وطوائف وأديان وتشكيلات اجتماعية ومهنية وممارسة نشاطه عن طريق المؤتمرات العادية والاستثنائية والندوات إضافة إلى نشاطات المكتب¹.

في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حصل تراجع في نشاطات المجلس بفعل المتغيرات التي حصلت في العالم، لاسيما تفكك المعسكر الاشتراكي، وقد فرضت هذه المتغيرات ضرورة إعادة النظر في وضعه، وبرامجه، وهيكلته، وفي هذا السياق عقد مؤتمران في أثينا عامي 1990 م و2004م، ومؤتمر كراكاس 2008 م الذي مثل بداية لمرحلة جديدة في نشاطات وفعاليات مجلس السلم العالمي.

وإلى جانب هذه المؤسسة الدولية ونظراً للمحاجة تغيير أساليب التعامل مع النزاعات وإحلال فكرة السلام والتسامح، شكل المجلس العالمي للتسامح والسلام مؤسسة نوعية تمثل الشكل الجديد للمؤسسات الدولية الراعية للسلم. ولابد أن يلاحظ المرء من خلال مختلف أنشطته الدينامية الكبيرة على مستوى الخطاب والفعل².

1- بونوماريوف، القاموس السياسي، ترجمة عبد الرزاق الصافي، دار الفارابي، بغداد 1978م.

2- بعد تعيينه رئيساً للمجلس التأسيسي للمجلس العالمي للتسامح والسلام، قام معالي السيد أحمد بن محمد الجروان بعقد عدة اجتماعات في الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك ووقع أولى الاتفاقات بين المجلس العالمي للتسامح والسلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان. فقد تم توقيع مذكرة تفاهم اليوم بين السيد أحمد بن محمد الجروان رئيس المجلس التأسيسي للمجلس العالمي للتسامح والسلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في المقر الرئيس للمنظمة الدولية في نيويورك، بهدف التعاون وبناء شراكات دولية لغرس قيم التسامح وثقافته ونبد التطرف،





ومن خلال الاضطلاع على أهدافه ومبادئه وتشكيلة مجلسه¹، يبدو واضحاً التحول نحو خطاب أخلاقي بالمعنى الكوني يعوض الخطاب

وتعزيز جهود الدبلوماسية الوقائية، ودعم المبادرات الشبابية الإقليمية والدولية، وإطلاق جائزة دولية كبرى، من أجل المساهمة في حماية السلام الدولي.

وتشير مذكرة التفاهم إلى أن الغرض من التوقيع عليها هو توفير إطار للتعاون الذي سيعمل من خلاله كل من المجلس العالمي للتسامح والسلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان على توطيد وتطوير تعاونهما في المجالات ذات الاهتمام المشترك والعمل معاً على تحقيق الأهداف المشتركة، بحيث يتم تنفيذ التعاون بين الطرفين من أجل دعم إنشاء وتطوير المجلس العالمي للتسامح والسلام مع التركيز بشكل خاص على تعزيز قدراته الفنية وكذلك المساهمة في تصميم وتنفيذ الخطط الاستراتيجية في مجالات التسامح والسلام، كما تهدف الاتفاقية إلى تنفيذ برامج وفعاليات ومؤتمرات مشتركة لتعزيز التسامح والسلام والأمن على كافة الأصعدة وخاصة الشباب، فضلاً عن الإشراف المشترك على جائزة دولية كبرى للتسامح والسلام.

<https://gctpnews.org/ar>

1- يهدف المجلس العالمي للتسامح والسلام إلى :

- إعلاء قيمة التسامح ونشر ثقافة السلام.
- مكافحة التمييز والعنصرية والتعصب والتطرف الديني والعنصري والطائفي.
- إنماء وتطوير قواعد القانون الدولي بما يعزز مبادئ التسامح لتحقيق السلام.

يراعي المجلس العالمي للتسامح والسلام عدة مبادئ أهمها: احترام مبادئ الأمم المتحدة ودعم تحقيق أهدافها، واحترام قواعد القانون الدولي ذات الصلة بعمل المنظمات غير الحكومية، واحترام القوانين الوطنية للدول التي يمارس المجلس مهامه على أقاليمها، كما يعتمد مبدأ إعلاء قدر المرأة والشباب وذوى الإعاقة وتمكينهم من أداء أدوار فعالة على المستوى الداخلي والدولي.

<https://gctpnews.org/ar>



الكلاسيكي لإحلال السلم بين الدول عبر الأدوات التقليدية¹.

وهكذا يتضح أن أشكال الاحتجاج السلمي التقليدية كالمظاهرات والاجتماعات والإضرابات باتت تنافسها أشكال جديدة هي وليدة تطور المجتمعات. إن مختلف هذه الأشكال السلمية للتدافع الاجتماعي صارت تتخذ من الفضاء العام سواء كان افتراضيا أو ماديا مجالا للتعبير عن حاجة للتغيير السلمي. ولا يتعلق الأمر بضرورة بتنظيمات واسعة العدد، بل قد تتخذ شكل حركة يقودها أفراداً حولهم نوع من الإجماع باعتبار مسارهم الحقوقي تعبير عن طريق ثالث بين العنف والعنف

1 - إن الوسائل الدولية لإدارة الأزمات متعددة ومتباينة وتنوع إلى وسائل دبلوماسية (المفاوضات، المساعي الحميدة والوساطة، التحقيق، التوفيق، عرض المنازعات على المنظمات الدولية والإقليمية...) وقانونية (التحكيم الدولي والقضاء الدولي) (الضغوط الاقتصادية من حظر وحصار ومقاطعة وتجميد للأموال أو حجزها في الخارج، أو سياسية وديبلوماسية أو اللجوء إلى القوة العسكرية كخيار أخير...)، ولقد عدت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الثانية مختلف هذه الوسائل، كما نص الميثاق في مواضع أخرى منه على وجوب عرض النزاع إذا استعصى حله بإحدى هذه الوسائل المذكورة سابقا، على الهيئة الدولية لتوصي بما تراه مناسبا بشأنه، كما بينت الاتفاقيات الدولية الكبرى التي أبرمت منذ مؤتمر لاهاي لإقرار السلام الكثير من هذه الوسائل وما يتصل بها من إجراءات وأحكام، فتكلمت اتفاقية لاهاي الأولى سنة 1907 عن الوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق والتحكيم، وسرد النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كل ما يتصل بالسبل القضائية وعالجت معاهدة التحكيم العامة المبرمة في جنيف سنة 1928 موضوع التوفيق، كما تعرضت أيضا للقضاء والتحكيم ويبدو من ذلك أن هناك العديد من الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لتسوية المنازعات. حكمت نيبيل المصري، التسوية السلمية للمنازعات الدولية، المركز الديمقراطي العربي.

<https://democraticac.de/?p=43313>



المضاد. ولا يتعلق الأمر بالوسائل السلمية الدبلوماسية لحل النزاعات

يتضح أن أشكال الاحتجاج
السلمي التقليدية
كالمظاهرات والاجتماعات
والإضرابات باتت تنافسها
أشكال جديدة هي وليدة
تطور المجتمعات. إن
مختلف هذه الأشكال
السلمية للتدافع
الاجتماعي صارت تتخذ من
الفضاء العام سواء كان
افتراضيا أو ماديا مجالا
للتعبير عن حاجة للتغيير
السلمي

الدولية والإقليمية¹، التي أشارت إليها
اتفاقيات لاهاي لعام 1899 – 1907،
ودعت الدول إلى استخدامهما في علاقاتها
المتبادلة، بل نقصد كل المبادرات التي
تسعى إلى تأمين الخدمات الاجتماعية
والاقتصادية وتحمل عبء الدفاع عن
القضايا البيئية والعيش الكريم وكلها
مطالب ذات طابع كوني. وعلى ذلك
يندرج في هذا الإطار مؤسسات وأفراد
رسميين وغير رسميين.

ثالثا: الفاعلية والنجاعة

يبدو أن السلوك غير العقلاني
للأفراد داخل الحركات السلمية والذي
لا ينسجم مع النوظمة التي تسعى إليها
القواعد القانونية والعنف المشروع الذي تمثله، يكون الحافز الأكبر
ليتحول السلوك الجماعي إلى تمرد. إلا أن هذا التمرد لا يسعى إلى فرض
قواعد جديدة لاقتسام الثروة المادية وهذه سمة الحركات العنيفة،
وإنما يرنو إلى اقتسام جديد لقيم جديدة².

1- Voir, Bastid (S), La fonction juridictionnelle dans les relations internationales, cours de droit, Paris, 1956-1957.

2- Cf. LE BON. G.- Psychologie des foules.- Presse Universitaires de



ولما كانت هذه المطالب ذات الطبيعة الأخلاقية سلمية بالأساس، فإن أثرها يكون أكثر حضوراً ومقبولية لدى باقي الفاعلين. وبناءً على ذلك، تتحول الحركات السلمية إلى دينامية للتغيير مطبوعة بالبراديغم الفردي، فتظهر هذه الحركات غير مهتمة بالتغيير الإيديولوجي، لأنها عادة لا تميل لانتزاع السلطة أو جزء من التمثيلية. فالدولة المعاصرة وإن كانت ديمقراطية في أسلوب ممارسة السلطة إلا أنها أكثر قانونية وقضائية وأقل انفتاحاً عن القيم الأخلاقية واستيعاب الاختلاف.

ورغم العوز الواضح في تتبع مسارات الحركات السلمية من حيث التحليل العلمي لأثارها على التغيير ومقارنة نجاحاتها بالحركات العنيفة أو المسلحة، يمكن الاستئناس بمحاولة علمية مهمة لتفكيك هذه الحركات صادرة عن المعهد المصري للدراسات¹، وهي تنطلق من السؤال التالي: لماذا تنجح الحركات السلمية وتفشل الحركات العنيفة؟ لتنتهي لنتيجتين أساسيتين:

أولاً: إن التزام الحركات السلمية بطرق اللاعنف يعزز من شرعيتها

France. 1991. 4ème éd., (éd. Orig 1895). Voir aussi Cf. CHAZEL. F.- Mouvements sociaux.- in. Boudin (R). dir.. Traité de sociologie.- Paris. Presse universitaire de France, 1992.-p.275.

<https://eipss-eg.org> – 1

قام بهذه الدراسة : ماري ج. ستيفان: مديرة المبادرات التعليمية في المركز الدولي للتزاعات اللاعنفية.





محلياً ودولياً ويشجع على مشاركة أوسع نطاقاً في المقاومة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرسومة.



إن الترام الحركات السلمية
بطرق اللاعنّف يعزّز من
شرعيّتها محلياً ودولياً

كما أن الاعتراف بالمظالم التي تتعرض لها المجموعات السلمية يمكن أن يُترجم إلى دعم داخلي وخارجي أكبر لتلك المجموعات المسالمة.

ثانياً، تشير دراسات الحالة التي تم إجراؤها على الحركات العنيفة والحركات

السلمية، أن الأولى تفشل في تحقيق تعبئة شاملة، لامركزية، واسعة النطاق، من غير المنتظر أن تفرض حدوث انشقاقات أو تستدعي فرض عقوبات دولية من الأساس.

يلزم إجراء مزيد من الأبحاث للتوصل إلى قياس درجة وطبيعة التعبئة السلمية على مر الزمن. وينبغي أن يُتاح قياس مستوى المشاركة في الحركات السلمية، علاوة على ذلك، يمكننا قياس تنوع التكتيكات السلمية لتحديد ما إذا كان توسيع مجال اللاعنّف أو تسلسله يعزز نجاح تلك الحركات السلمية.

وعلى ذلك، تبدو فرصة إنجاح المؤسسات العاملة في السياق نفسه قائمة، فرغم أن الانطباع العام السائد حالياً هو عجز المنتظم الدولي على فرض الحلول السلمية، إلا أن الحرب معارك غير دائمة، وفي النهاية، تجد الأطراف نفسها أمام الحاجة الملحة لمؤسسات حاضنة للحوار والتوافق ونبذ العنف. وفي هذا السياق، تلعب الحركات





السلمية المؤسسية دورا ناظما، فقوتها الناعمة تتمثل في الاشتغال على موضوعات استراتيجية من قبيل تثمين مبادرات التسامح وتسهيل الضوء على قضايا المرأة والشباب ونشر قيم الاختلاف¹.

رابعا: النظرة الاستشرافية: محاذير وممكنات

ليست الحركات السلمية حول العالم كتلة واحدة، وإن بدا واضحا هذا النزوع نحو اللاعنف في تحقيق المطالب. فإذا كانت أغلب الدراسات الغربية تميل إلى فكرة تحول برادغيم الاحتجاج من المطالب الإيديولوجية إلى مطالب ما بعد حداثة تتعلق أساسا باقتسام الفضاء العام وقلب حركة التاريخ وتحسين اليومي لدى الأفراد²، فإن بعض الدول لا زالت تستبعد الحركات السلمية وتقف في وجه تطويع هذه الحركات ودفعها للعمل السلمي. سواء تعلق الأمر بدول توصف بأنها

1 - يمكن الاضطلاع على العمل العميق لهذه المؤسسات، على سبيل المثال، من خلال المجهود الذي يقوم به المجلس العالمي للتسامح والسلام gctpnews.org/ar

2- MELUCCI. A.- the new social movements : a theoretical approach.- social science information. vol. 19 n° 2, 1980.- p. 217.

Voir aussi, A. TOURAINE. la voix et le regard. Paris. Editions du Seuil, 1978.





نامية¹، أو بالدول الغربية².

إن الملاحظة الأولى، والتي تبدو ضرورية، هي أن الفاعل الرسمي عادة ما يميل إلى استقطاب الحركات الاجتماعية عبر تحويلها إلى جزء من التمثيلية السياسية القائمة، فالدولة وإن بدت متفاعلة مع الحركات السلمية، إلا أنها تفرغ باستمرار هذه الحركات من مضمونها الأخلاقي والحقوق وتحويلها إلى حركات سياسية تتدافع حول امتلاك السلطة. تستطيع بذلك خلق نوع من الانشقاق في صفوفها³.

لقد استطاعت الدولة أن تلج الفضاء العمومي الافتراضي وأن تتحول إلى مدافع عن تصوراتها حول أداء السياسات العمومية مما

1- الحوار والتفاوض مع التنظيمات الثورية المسلحة في كولومبيا، وكيفية تحويلها من السلاح إلى السلام، وتحديات بدء عملية التحوّل نحو النشاط السياسي السلمي، لا سيما أنه بدأ مسيرته المهنية في الحكومة الكولومبية عام 2006 بدور بارز في إطلاق عملية دمج المقاتلين السابقين الذين كانوا ينتمون إلى مجموعات مسلحة وشبه مسلحة في كولومبيا، وقد أجرى بيرل عام 2009 اتصالات سرية أدت إلى إرساء عملية السلام مع تنظيم القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني، كما شارك ضمن الفريق الحكومي الكولومبي الذي وقع اتفاقية السلام مع تنظيم الفارك.

2- كيف انتقل الجيش الجمهوري الإيرلندي من السلاح إلى السلام، حالة الجيش الإيرلندي والانتقال الحاصل ما بعد اتفاق الجمعة العظيمة عام 1998 الذي نص على دعوة البروتستانت إلى تقاسم السلطة السياسية في إيرلندا الشمالية مع الأقلية الكاثوليكية، وعلى أن تعطي جمهورية إيرلندا رأياً في شؤون إيرلندا الشمالية، ومن ثم وضع حد للنزاع في صورة نهائية، وتحقيق التعايش السلمي بين طوائف إيرلندا الشمالية، وبينها وبين جمهورية إيرلندا.

3- حالات حركة التوباماروز في الأوروغواي واليسار المسلح في تشيلي والأرجنتين، حاول من خلالها التوصل إلى نموذج تفسيري مركب لنجاح التنظيمات السياسية المسلحة سابقاً، في بلدان جنوبي أميركا اللاتينية، في التكيف مع الأنظمة الديمقراطية الجديدة خلال ثمانينيات القرن الماضي.





يفرغ البعض من هذه الحركات من قوتها، وعادة ما تلجأ لأسلوب الاستجابة للمطالب¹، أو محاولة إنهاء هذه الحركات عبر توضيح مدى طوباويتها.

إن ثنائية السلطة والحرية كما طرحت من قبل في الأدبيات السياسية والقانونية وحتى السوسيولوجية منها، حاضرة بقوة الضرورة كمعضلة حقيقية بالنسبة للحركات السلمية.

ورغم هذه المحاذير، تشكل الحركات السلمية في صورتها المعاصرة شكلاً من أشكال الوعي الشقي الذي لا مناص منه لتجاوز عثرات النظام العالمي القائم. وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى باحثين في غاية الأهمية، يتعلق الأمر بكل من "تورين" و "ميلوتشي"، فلأول الفضل في تسمية هذا النوع من الحراك الاجتماعي بالحركات الاجتماعية الجديدة

1- نموذج الحركات السلمية الإسبانية، حيث باتت الاحتجاجات بمثابة استجابة للدعوة التي أطلقها الدبلوماسي والمقاوم الفرنسي السابق "ستيفان هيرسل" في مؤلفه "عليكم أن تستأؤوا". وقد لاقى الكتاب رواجاً كبيراً في المكتبات الفرنسية، وترجم إلى الكثير من اللغات. ومن الأدلة على التأثير هذا الكتاب أن تجمع "ديمقراطية حقيقية الآن" كان ينادي حتى قبل مظاهرات 15 مايو بإسبانيا إلى إحداث تغيير يضمن الكرامة. وقد عمق "المستأؤون" بشكل خاص هذا السجل الأخلاقي في مهاجمتهم لعالم المال والاقتصاد. واعتبر هذا الخطاب بمثابة مؤشر على سريان الوهن في أوصال الدولة الرأسمالية، وصرخة ضد خصخصة أركان الرفاه الثلاثة وهي الصحة والتعليم والثقافة. ويكفي أن نسوق مثلاً واحداً على ذلك، فمخيمات المحتجين في مدريد حررت بياناً لخص المطالب التي نوقشت خلال الجمعيات العامة بناء على اقتراحات اللجان. ونص هذا البيان بشكل خاص على ضرورة احترام الحقوق الأساسية المتمثلة في حقوق السكن والعمل والثقافة والصحة والتعليم وحرية التنمية الذاتية والحق في الحصول على المواد الاستهلاكية الضرورية.





أو البراديغم الجديد للحركات الاحتجاجية، إذ يعتبر أن مستقبل هذه الحركات ينذر بمزيد من المطالب ذات الطبيعة الأخلاقية¹. ويضيف الثاني أن الحراك الاجتماعي لهذه التنظيمات يفترض بنية قيمية مختلفة عن تلك التي يمتلكها الفاعل الرسمي².

ونكاد نتفق مع هذا التصور، إلا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار متغيرا حاسما، يتعلق الأمر بالممكنات السياسية التي تمنحها الدول كهوامش لممارسة الاحتجاج³. وفي هذا السياق، ومن أجل أن تتجرد الحركة الاجتماعية، بما هي حركة حقوقية أساسا، من التوجه نحو العنف المادي، يستلزم الأمر انفتاح الدول على المسألة الحقوقية سواء في بعدها القانوني أو الحقوقي.

لا تقتصر الحركات السلمية على العمل التلقائي الذي يمثله تجمع الأفراد على قضايا أخلاقية أساسا، وإنما ينبغي الانتباه إلى المؤسسات

1 – A. Touraine, La voix et le regard, op.cit., p. 86.

2 – "L'action collective implique l'existence d'une lutte entre deux acteurs pour l'appropriation et l'orientation de valeurs sociales et de ressources, chacun des acteurs étant caractérisé par une solidarité spécifique". "L'action collective inclut aussi tous les types de comportement qui transgressent les normes qui ont été institutionnalisées dans des rôles sociaux, qui vont au-delà des règles du système politique et / ou qui attaquent la structure d'une société de classes". A. MELUCCI, the new social movements. op.cit. p.202

3 – H. Kitschelt, Political Opportunity Structures and political Protest : Anti nuclear Movements in four Democracies.- British Journal of Political Science. vol. 16, 1986.-p. 61.



الدولية الجديدة والتي تمثل هذا النوع من القضايا والتي تتوفر على إمكانات كبيرة للنجاح، ما دامت تشتغل على الأسباب الحقيقية للعنف وتسعى لإزالتها، وخاصة تلك المرتبطة بالتطرف الديني والإيديولوجي،

متجاوزة بذلك الدور المحدود الذي أبانت عنه المؤسسات الدولية التي أنشئت لهذه الغاية بعد الحرب العالمية الثانية، بالنظر لضرورة تجديد خطاب التسامح، الذي لم يعد يهدف فقط لمواجهة عنف الإيديولوجيا ولكن أيضا لمواجهة عنف التطرف.

خاتمة

من خلال ما سبق، يبدو واضحا أن الحركات السلمية تمثل خطابا مختلفا عن التنظيمات الكلاسيكية التي تمثل الحراك الاجتماعي. وعليه، هناك حاجة

إن الحاجة الملحة اليوم هو تجاوز الخطاب العنيف بمرجعياته التكنولوجية والإيديولوجية، ولا يتحقق الأمر إلا من خلال تدعيم الحركات السلمية أفرادا أو مؤسسات، عبر الاشتغال على تطهير الطبيعة الإنسانية الأصيلة من نزعات التعصب والانغلاق

ملحة لمزيد من الدراسات في هذا الشأن خاصة الحركات السلمية العربية. وما دام هذا الخطاب يحمل في طياته قوة تغيير ناعمة بحمولة أخلاقية بالأساس، فإنه بديل مريح للدولة من أجل ملاءمة سياساتها العمومية مع المطلب الإنساني سواء في بعده الوطني أو الكوني.

إن الحاجة الملحة اليوم هو تجاوز الخطاب العنيف بمرجعياته التكنولوجية والإيديولوجية، ولا يتحقق الأمر إلا من خلال تدعيم



الحركات السلمية أفراداً أو مؤسسات، عبر الاشتغال على تطهير
الطبيعة الإنسانية الأصيلة من نزعات التعصب والانغلاق.





لائحة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

- » بونوماريوف، القاموس السياسي، ترجمة عبد الرزاق الصافي، دار الفارابي، بغداد 1978م.
- » محمد سببلا عبد السلام بن عبد العلي، حقوق الإنسان الأصول والأسس الفلسفية، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية، 2004.
- » يراجع، عبد العزيز العروسي، حقوق الإنسان بالمغرب: ملاءمات دستورية وقانونية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 103، 2018.

المراجع باللغة الاجنبية

- » A. TOURAINE. La voix et le regard. Paris. Editions du Seuil, 1978.
- » Bastid (S), La fonction juridictionnelle dans les relations
- » Cf. CHAZEL. F.- Mouvements sociaux.- in. Boudin (R). dir.. Traité de sociologie. - Paris. Presse universitaire de France, 1992.
- » Cf. LE BON. G.- Psychologie des foules.- Presse Universitaires de France. 1991. 4ème éd., (éd. Orig 1895).
- » E. Weil, Logique de la philosophie, Vrin, 1996.

